

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة

دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

أ.د. محمد حويش علاوي الشجيري

الباحث / علي عبد الرضا جمعة عباس

كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة العراقية

كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة العراقية

تاريخ النشر: 2022/10/1

تاريخ القبول: 2022/3/10

المستخلص:

لقد أدى نشوء علاقة الأم – التابعة في عمليات تجميع الاعمال، وما ينعج عنها من سيطرة الشركة الأم على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة، قد أسهم أحياناً في حصول تعارض في المصالح وتغليب لمصالح الأطراف المسيطرة على مصالح وحقوق المساهمين غير المسيطرين، من خلال أوجه مختلفة من أبرزها التأثير من خلال ممارسة سيطرتها على تعيين الإدارة العليا وتنظيم هيكلها وتوجيه قراراتها والتأثير في قراراتها الاستراتيجية والتشغيلية بما يجعلها تنسجم ومصالح الأطراف المسيطرة، وهو ما قد يؤدي إلى التأثير السلبي في جودة المستحقات وقدرته في التمثيل الصادق للوضع المالي ونتائج أعمال الشركة التابعة.

لذا يهدف البحث الحالي الى دراسة وتحليل طبيعة علاقة وتأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد اعتمد البحث في تحقيق أهدافه كل من المنهج الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، والمنهج التطبيقي التحليلي الكمي لعرض وقياس وتحليل متغيرات البحث اعتماداً على التقارير المالية والإدارية للشركات التابعة عينة البحث، فضلاً عن نشرات وإدلة سوق العراق للأوراق المالية، فيما تم استخدام المنهج الاستدلالي الاحصائي في اختبار فرضيات البحث. إذ تم اختبار عينة تكونت من (5) شركات تابعة تلي شروط التقييم والاختبار المطلوبة من أصل (8) شركات تابعة مدرجة في السوق العراقي. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أبرزها ميل الشركة الأم إلى الاستفادة من منافع السيطرة من خلال إدارة الأرباح بتزايد في ظل ضعف وجود آليات السوق التي تحقق انضباط سلوك الإدارة، وضعف فاعلية آليات الحوكمة، وبالتالي انخفاض جودة المستحقات للشركات التابعة. وفي سياق ذلك يوصي البحث بضرورة التوسع في الإفصاح عن تركيز الملكية، وعن تعاملات كبار المساهمين وأعضاء الإدارة العليا للشركة التابعة والعاملين بها للحد من صراع الوكالة من الدرجة الثانية

Abstract

The emergence of the parent-subsidiary relationship in the business combination operations, and the resulting control of the parent company over the financial and operating policies of the subsidiary company, has sometimes contributed to a conflict of interest and the interests of the controlling parties prevailing over the interests and rights of the non-controlling shareholders, through various aspects of The most prominent of these is the influence through exercising its control over the appointment of top management, organizing its structure, directing its decisions, and influencing its strategic and operational decisions in a way that makes it harmonize with the interests of the controlling parties, which may lead to a negative impact on the quality of accrual and its ability to faithfully represent the financial position and results of the subsidiary company's business.

Therefore, the current research aims to study and analysis of the nature of the relationship and the impact of the concentration of ownership and the characteristics of senior management on the quality of accrual in the subsidiaries listed in the Iraq Stock Exchange. In achieving its goals, the research adopted

¹ - بحث مستل من رسالة ماجستير

the descriptive approach in presenting and analyzing the research variables with its theoretical framework, and the quantitative analytical approach to display, measure, and analyze the research variables depending on the financial and administrative reports of the affiliated companies, the research sample, as well as the publications and evidence of the Iraq Stock Exchange, while the approach was used. Statistical inferential testing of research hypotheses. A sample consisting of (5) affiliated companies that meet the required evaluation and testing conditions was selected out of (8) affiliated companies listed in the Iraqi market.

The research reached a set of conclusions, the most prominent of which was the parent company's tendency to benefit from the advantages of control through profit management is increasing in light of the weak presence of market mechanisms that achieve disciplinary management behavior, the weak effectiveness of governance mechanisms, and consequently the low quality of Accrual on subsidiaries. In the context of this, the research recommends the need to expand disclosure of the concentration of ownership, and the transactions of major shareholders and members of the top management of the subsidiary company and its employees to reduce the agency conflict of the second degree.

المقدمة

تعد عمليات تجميع الاعمال بهدف امتلاك السيطرة على السياسات التشغيلية والمالية للشركات المستثمر فيها، أحد أبرز أوجه عمليات التركيز الاقتصادي، ووسيلة لتحقيق القدرة على توجيه أنشطة الشركات التابعة. وفي ظل هذا النوع من تجميع الاعمال فإن هيكل ملكية الشركة المستثمر فيها (التابعة) سيعكس تركيز عالي لحصة الشركة المستثمرة (الأم)، مما قد يؤدي إلى تضارب المصالح بين أصحاب الحقوق المسيطرة (الأغلبية) وأصحاب الحقوق غير المسيطرة عليها (الأقلية)، نتيجة ممارسات الأطراف المسيطرة في التأثير على أنشطة الشركة التابعة وبما يدعم تغليب مصالحها على حساب مصالح المساهمون غير المسيطرين والأطراف الأخرى المستفيدة، حيث يؤدي هذا التأثير إلى تغيير في إنجازات وأداء الشركة المستثمر بها، فضلا عن التأثير الواضح على عوائدها المتحققة لها.

كما وتلعب خصائص الإدارة العليا للشركة التابعة ممثلة في مدى استقلالية الإدارة العليا وحجم الإدارة العليا ونشاط مجلس الإدارة العليا وغيرها، عاملا مؤثرا ومهما في أداء الشركة التابعة وقدرتها على المحافظة على تماثل المعلومات وحماية حقوق المساهمين فيها. لذا يتجلى تأثير تركيز الملكية في جودة المستحقات عندما يسعى المساهمون المسيطرون إلى تعظيم منافعهم ومصادرة حقوق المساهمين غير المسيطرين من خلال الدخول في ممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية، والتحكم بأصول الشركة لمصالحهم الخاصة، مما ينعكس سلبا على جودة المستحقات، وبما يؤدي إلى انتهاك حقوق المساهمين الآخرين والأطراف المستفيدة الأخرى والتأثير في مدى ملائمة المعلومات لقراراتهم المختلفة.

أولا: منهجية البحث

1) مشكلة البحث: يعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البيئة العراقية، والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية، جعلت العديد من الشركات تدخل البيئة العراقية والاستثمار في السوق المالي العراقي بأشكال مختلفة ومنها عمليات السيطرة على أسهم حقوق الملكية، ونتيجة لذلك أصبح هناك العديد من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد شركات تابعة لشركات أجنبية، مما جعل حقوق ملكية للعديد من الشركات العراقية تظهر تركزا عاليا لملكية الشركات الأجنبية ونشوء علاقة الأم-التابعة. وتنعكس هذه العلاقة سيطرة الشركة الأم على السياسات المالية والإدارية والتشغيلية للشركة التابعة، بما فيها قدرتها على ممارسة سيطرتها على تعيين الإدارة العليا وقراراتها. وهو ما يمكن أن يسهم في حصول تعارض في المصالح وتغليب مصالح الأطراف المسيطرة على مصالح وحقوق

المساهمين غير المسيطرين، إلى جانب قدرتها في التأثير في تشكيل هيكل الإدارة العليا والتأثير في قراراتها الاستراتيجية والتشغيلية وبما يجعلها تحقق مصالح الأطراف المسيطرة. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التأثير في جودة المستحقات وقدرتها في تمثيل الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة التابعة، من خلال ممارسات إدارة الأرباح بهدف التأثير في بقاء أو قدرة الشركة التابعة على الاستمرار. وهو ما ينعكس في الأداء الاقتصادي العام لقطاع الأعمال العراقي، فضلا عن مؤشرات السوق المالي العراقي والمستثمرين بشكل عام. وهو ما يجب الحد منه من خلال تفعيل متطلبات صارمة لجودة المستحقات وقوانين حماية المساهمين إلى جانب تفعيل آليات حوكمة الشركات، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: "ما تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟"

(2) أهداف البحث: يستهدف البحث الحالي في ضوء المشكلة المدروسة الأهداف الآتية:

(أ) بيان مستوى تركيز الملكية في ظل عمليات تجميع الاعمال وواجه تأثيراته في الشركات التابعة.

(ب) بيان مستوى وطبيعة خصائص الإدارة العليا ذات التأثير في الشركات التابعة.

(ت) دراسة وتحليل طبيعة علاقة وتأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

(3) أهمية البحث: يمكن بيان أهمية البحث الحالي من خلال مساهماته في "يقدم البحث الحالي مساهمة غير مسبقة في بيان تأثير كل من متغيري تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات بشكل عام واختبارها في البيئة العراقية في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص".

(4) فرضية البحث: يتبنى البحث الحالي في ضوء المشكلة المدروسة والأهداف البحثية، الفرضيتان الآتيتان:

(أ) هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية لتركيز الملكية في جودة المستحقات للشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

(ب) هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية لخصائص الادارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

(5) منهج البحث وادوات جمع البيانات: اعتمد البحث في سبيل اختبار فرضياته وتحقيق أهدافه، المناهج والأدوات الآتية مقسمة بحسب جوانب البحث الآتية:

(أ) الجانب النظري: تم استخدام المنهج الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، اعتمادا على الكتب والبحوث والدراسات السابقة

(ب) المنشورة في الدوريات والمواقع الالكترونية ذات الصلة.

(ت) الجانب العلمي: تم توظيف كل من المنهج التطبيقي التحليلي الكمي والمنهج التجريبي الاستدلالي لعرض وقياس وتحليل متغيرات البحث واختبار فرضيات البحث، اعتمادا على التقارير المالية والإدارية السنوية المنشورة للشركات فضلا عن نشرات وادلة سوق العراق للأوراق المالية.

(6) مجتمع وعينة البحث: يعتمد البحث الحالي وفقا لمشكلة البحث وأهدافه مجتمع وعينة البحث الآتية:

(أ) مجتمع البحث: يمثل مجتمع البحث في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المستمرة في الادراج والعمل لختلف قطاعات السوق والتي بلغت (8) شركات وكما تم تفصيلها في الجانب العملي للبحث.

(ب) عينة البحث: تم اختيار عينة عمدية ممتثلة بالشركات التابعة، والتي تركز غالبيتها في قطاع المصارف، فضلا عن ملاءمتها في تحقيق الشروط اللازمة لتطبيق المقاييس والاختبارات البحثية لمتغيرات البحث وعلاقاته، وان أبرز تلك الشروط هي

الادراج المستمر خلال فترة الزمنية المختارة وتوافر سلسلة بيانات متكاملة، فضلا عن تماثلها في تطبيق المعايير المحاسبية. وفي ضوء ذلك فقد تم اختيار عينة مؤلفة من (5) شركات تابعة تحقق تلك الشروط من أصل (8) شركات فقط.

ثانيا: الجانب النظري

(1) **السيطرة وتركز الملكية في الشركات التابعة:** تتنوع هياكل الملكية في الشركات، وبالتالي درجة تركيز رأس المال فيها، حيث أصبح للشركة العديد من المساهمين، وقد يكون العديد منهم من صغار المساهمين الذين يكون تأثيرهم في إدارة الشركة منخفضا، والعكس في حال وجود كبار المساهمين الذين يمتلكون أغلبية الأسهم (رقية وامال، 2015: 255). إذ تكون الملكية أو السيطرة مركزة في عدد قليل من المساهمين، وتدار الشركة من قبل هذه الفئات وتسيطر عليها أو تؤثر فيها بقوة، ويطلق عليه نظام سيطرة الداخلين (خضير، 2009: 123). ويقصد بتركز الملكية نسبة امتلاك حقوق الملكية من طرف المساهمين في الشركة، أو بطريقة أخرى درجة تركيز الملكية وتقاسمها بين المساهمين، وحسب IFRS 10 فان هيكل ملكية الشركات التابعة يكون فيه تركيز الملكية الشركة الأم بسبب السيطرة المالية والإدارية للشركة الأم على التابعة.

ويعرف IFRS 10 مبدأ السيطرة ويحدد على أن السيطرة هي الأساس للاستحواذ والتوحيد، ويؤكد: "تسيطر شركة مستثمرة على أعمال مستثمر فيها عندما تكون معرضة لـ أو يكون لديها- حقوق في عوائد متقبلة من ارتباطها بأعمال المستثمر فيها، ولديها القدرة على التأثير في العوائد من خلال سلطتها على الأعمال المستثمر فيها" (مجلس المعايير المحاسبية الدولية، 2020: 436). لذا فإن تركيز الملكية يقوم على عدة أشكال تصب كلها في معنى كبار المساهمين، وأن النفوذ الفعلي لكبار المساهمين يتوقف على مدى وجود حماية قانونية لعملية التصويت وعلى ما يملكونه من أسهم، وبالتالي فإن فعالية التحكم والسيطرة من خلال كبار المساهمين تعتمد على فعالية آلية التصويت. وبالتالي فإن نوعية كبار المساهمين وتأثيرهم المحتمل في ممارسة السيطرة والرقابة على الشركات يختلف حسب الأطر القانونية، والتنظيمية والمؤسسية (عبدي، 2017: 53).

(2) **مفهوم وخصائص الإدارة العليا:** يعد مجلس الإدارة هو الهيئة الادارية العليا التي تحكم الشركة، وهو مكلف بتمثيل المساهمين ويكفل لهم بأن رأس المال المستثمر يتم استخدامه بأرشد الأساليب فضلا عن تحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، وبذلك تباشر الادارة العليا وظيفة هامة لأنها جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي حيث يترتب على قمة البناء الهرمي للشركة (دلال، 2016: 140). فهو يمثل "حلقة الوصل والربط بين الأشخاص الذين يوفر رأس المال (حملة الأسهم) والأشخاص الذين يستخدمونه لتكوين قيمة للشركة" (خضير، 2009: 113). وبذلك فان "الإدارة العليا هي المسؤولة عن وضع استراتيجيات وخطط الشركة وتحقيق نتائج أعمالها، ويتكون عادة من أعضاء من داخل الشركة ومن خارجها، ونظرا لوجوده في قمة الهرم التنظيمي للشركة فإن بإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم" (أنيسة، 2015: 34). إذ تعد ممثلا للمساهمين وبالتالي فهي تسعى لتحقيق مصالح حملة الأسهم، خاصة وأن أعضاء المجلس عادة ما يكونوا من كبار مساهمي الشركة وبالتالي فإن لهم مصلحة كبيرة في حماية حقوق ومصالح حملة الأسهم في الشركة (الزغبى، 2013: 3).

ويتكون فريق الإدارة العليا بشكل أساسي من الرئيس التنفيذي، وكبار المديرين في الشركة أو في وحدة الأعمال الإستراتيجية، إذ إن هؤلاء هم الذين يشغلون قمة صنع القرار داخل الشركة، فالرئيس التنفيذي وبالتنسيق مع كبار المديرين الآخرين يقومون بوضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات للشركة ككل، وهذا الدور يشمل تحديد رؤية ورسالة الشركة، وأهدافها، وتحديد الأنشطة التي ستمارس وتوزيع الموارد بين الأنشطة المختلفة (Hill & Jones, 2007, 37).

وحتى تتمكن الإدارة العليا من ممارسة مهامها ومسؤولياتها لا بد من أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص منها الآتي:

(1) **استقلال الإدارة العليا:** تشكل الاستقلالية أبرز الخصائص النوعية التي يتمتع بها مجلس الإدارة كالية رقابية وإشرافية فعالة على عمل إدارة الشركة. ويقصد باستقلالية المجلس، استقلاليته عن الإدارة التنفيذية للشركة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت النسبة الكبيرة من أعضائه من المستقلين، الأمر الذي يزيد من القوة الإشرافية للمجلس ويصوب أداء إدارة الشركة نحو خلق القيمة وتعظيم الثروة

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

الفائدة حملة الأسهم (يوسف، 2012: 237). وتلزم (NYSE) الشركات المدرجة فيها بأن يكون لديها أغلبية من الأعضاء المستقلين في مجالسها، ويعرف الاستقلال بأنه «عدم وجود أي علاقة مادية له مع الشركة المدرجة (لا بصورة مباشرة ولا كشريك أو مساهم أو موظف في مؤسسة لها علاقة مع الشركة) (لاركر وتيان، 2017: 170).

(ب) **ملكية اعضاء الإدارة العليا:** هي عبارة عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من حقوق ملكية الشركة الذين لهم تأثير مهم على مختلف القرارات التي تتخذ في الشركة. فالعديد من الشركات تطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يحافظوا على مراكز ملكيتهم الشخصية في الأسهم العامة للشركة أثناء فترة عملهم في المجلس. ويهدف هذا المطلب للمواءمة بين مصالح أعضاء مجلس الإدارة ومصالح المساهمين العاديين الذين يمثلونهم، مما يعطي أعضاء المجلس حافزا لمراقبة إدارة الشركة (لاركر وتيان، 2017: 139).

(ت) **نشاط (عدد الاجتماعات) الإدارة العليا:** على مجلس الإدارة أن يجتمع عددا مناسبة من المرات خلال السنة بالشكل الذي يمكنه من مباشرة مسؤولياته بفاعلية، ويختلف عدد الاجتماعات الرسمية للمجلس من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى. وقد أشارت بعض التقارير العالمية إلى أن اجتماع مجلس الإدارة ما بين 4 إلى 6 مرات خلال السنة يعد كافيا للرقابة على مدى سير عمل المجلس واتخاذ القرارات المهمة، وبصفة عامة يعتمد تحديد الاجتماعات المجلس على مجموعة من العوامل منها: حجم وتعقيد الشركة، كمية العمل التي عهدت إلى لجان المجلس، فترة وطول الاجتماعات، مهارة رئيس مجلس الإدارة (أنيسة، 2015: 38). وتعتبر حوالي أربع اجتماعات للمجلس الرئيسي، وهي التي تمثل الحد الأدنى للمجلس الموحد في الولايات المتحدة وإنجلترا وقد يجتمع المجلس أكثر من ذلك في العام حسب ظروف وطبيعة عمل الشركة (دلال، 2016: 144).

(3) **مفهوم جودة المستحقات:** هي مدى اقتراب المستحقات من التدفقات النقدية التشغيلية، حيث ان المستحقات الايجابية الكبيرة تشير الى ان الأرباح أكثر بكثير من التدفقات النقدية (أنيسة، 2015: 63). أن أحد المقاييس الرئيسة لجودة المستحقات هو انحراف صافي الدخل عن التدفقات النقدية التشغيلية، أن فهم دور المستحقات في إنتاج الأرباح كأحد المخرجات الرئيسة العملية للمحاسبة أمر مهم لأن الأرباح ستصبح مقياسا أقل موثوقية لأداء الشركة، إذا استخدمت الإدارة تقديراتها (Yoon, 2007, 12). وتستخدم نماذج الاستحقاق لقياس إدارة الأرباح ويقصد بإدارة الأرباح، استخدام الإدارة الحكم (التقدير) في التقارير المالية وهيكله المعاملات لتغيير التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة، أو للتأثير على النتائج التي تعتمد على أرقام المحاسبة المبلغ عنها في القوائم المالية بموجب القواعد والتشريعات الحالية، تفترض هذه النماذج أن الإدارة العليا تستخدم المستحقات الاختيارية، أي المستحقات التي يمكن للمدير ممارسة بعض السيطرة عليها، وإدارة الأرباح تتمثل إحدى ميزات استخدام الاستحقاق الاختيارية في أنه يمكن حسابه باستخدام معلومات من التقرير السنوي عند استخدام نموذج الانحدار، ويمكن دراسة تأثير خصائص الكيان ومدى إدارة الأرباح، وعليه فالمستحقات الاختيارية هي ناتجة من إدارة الأرباح، وان العلاقة بين جودة المستحقات وإدارة الأرباح عكسية (Dechow et al., 2010, 23).

(4) انعكاسات تركيز الملكية وخصائص الادارة العليا في جودة المستحقات

(1) **انعكاسات تركيز الملكية في جودة المستحقات:** يسهم تركيز الملكية بشكل عام في الحد من مشكلة الوكالة الأولى والثالثة على حساب تفاقم مشكلة الوكالة الثانية (Villalonga et al., 2015, 645). إذ يعد نمط الملكية محددا لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركة حيث ينعكس نمط الملكية على تكوين الإدارة العليا وخصائصها واللجان المنبثقة منها، ومن ثم تحديد من له حق الرقابة وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية ومن ثم الصورة التي تظهر بها الأرباح وبالتالي جودة المستحقات (نجد، 2018: 7). وهناك وجهتا نظر مختلفتان لأثر تركيز الملكية على جودة المستحقات هما (خليل وإبراهيم، 2015: 635):

(1) تشير وجهة النظر الأولى إلى وجود دور هام لكبار المساهمين في مراقبة السلوك الإداري، حيث أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للرقابة، فهم أكثر عرضة لاتخاذ قرارات دون المستوى، أو إدارة الأرباح، أو عمليات الاحتيال، وعلى الرغم من أن

جميع المساهمين يمتلكون المسؤولية للرقابة على الأنشطة الإدارية، فإن منافع القيام بالرقابة من خلال أي مساهم فردي تتناسب مع نسبة ملكية الأسهم، وعندما تتوزع الملكية على نطاق واسع، فإنه من غير المجدي اقتصادياً للمساهم الفردي تحمل تكاليف مراقبة كبيرة، لأنه سوف يحصل على نسبة صغيرة من هذه المنافع، ومن ثم فإن المساهمين على استعداد لتحمل تكاليف المراقبة الضرورية فقط إذا كان لديهم حصة ملكية كبيرة (مثل كبار المساهمين)، ويساعد الدور الرقابي لكبار المساهمين على تحقيق المواءمة بين مصالح المساهمين والمديرين، وكذلك تقليل دوافع المديرين لإدارة الأرباح المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة جودة المستحقات.

(2) بينما تشير وجهة النظر الثانية إلى أن ملكية كبار المساهمين تقلل من جودة المستحقات من خلال ممارسة الضغوط على المديرين لتلبية الأرباح المستهدفة في المدى القصير، وقد يكون المديرون أكثر ميلاً للتلاعب في الأداء لمقابلة الأرباح المستهدفة لتجنب عقوبات السوق أو منع نشاط المساهمين وكلاهما يكون أكثر وضوحاً في حالة وجود كبار المساهمين، كما يستفيد كبار المساهمين مباشرة من إدارة الأرباح من خلال إبرام عقود أكثر كفاءة، وتخفيض تكلفة التمويل الخارجي، وابتهاكات اتفاقية الديون، وانتزاع منافع خاصة من صغار المساهمين والذي يؤدي إلى تحول مشكلة الوكالة من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك إلى تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين، وبيع الأسهم بأسعار مرتفعة للمساهمين الآخرين. وبالتالي فإن كبار المساهمين أقل رغبة في الحد من السلطة التقديرية للإدارة في إعداد الأرباح المالي، مما يؤدي إلى انخفاض جودة المستحقات.

(ب) انعكاسات خصائص الإدارة العليا على جودة المستحقات: أن نمو أهمية الأسواق المالية عالمياً والدور الفاعل للمستثمر الفرد في هذه الأسواق، ازدادت معه أهمية مفاهيم الشفافية وتطبيقات الإفصاح العام وحماية المستثمر وقيمة المساهم ونماذج حوكمة الشركات المشتقة من سوق الأسهم. وبالتالي فإن زيادة الأشراف والتنظيم من قبل هيئات الأوراق المالية في حالة تزايد وان متطلبات الإفصاح أصبحت أكثر صرامة (الشجيري، 2020: 227). وبعد الإفصاح أحد أبرز مسؤوليات الإدارة العليا، فعلى الإدارة العليا التزامات قانونية تفرضها قوانين الأوراق المالية فضلاً عما تفرضه قوانين الشركات. إن عدم الامتثال لهذه القواعد عن طريق إساءة عرض المعلومات الجوهرية أو إغفال بعض المعلومات مما يجعل المعلومات المقدمة ليست جوهرية تماماً مما يعرض الشركة ومديرها للمسؤولية (لاركر وتيان، 2017: 106). إلا أن تركيز الملكية الحاصل نتيجة السيطرة ينعكس في قدرة الإدارة العليا على حماية مستوى الإفصاح المطلوب، إذ أن دعم متطلبات السيطرة مما يعد حافزاً للتأثير في جودة أرباح الشركة التابعة وبما يتوافق مع أهداف الشركة الأم وخاصة في ظل غياب أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، مما يرسخ من صراع الوكالة الثاني والذي سوف ينعكس على جودة أرباح سلبية، ويمكن الحد من تأثير السيطرة من خلال زيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والذي يساهم في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين ويحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي يحسن من جودة الأرباح (السفان، 2020: 101).

إلا أنه يمكن القول بأن للإدارة العليا دوراً في تحسين جودة المستحقات من خلال مهامه الرقابية التي تسعى من خلالها إلى الحد من التلاعبات والتجاوزات التي قد تحدث من قبل إدارة الشركة، والتي من شأنها أن تؤثر في مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ونظراً للمهام التي تقوم بها الإدارة العليا والتي ترفع من مصداقية المعلومات المفصح عنها، يرى العديد من الباحثين أن تمتع هذا المجلس بعدد من الخصائص كالاستقلالية، الخبرة،... إلخ، تجعله أكثر فاعلية في أداء مهامه من شأنها أن تحسن من جودة المستحقات (انيسة، 2015: 85-86).

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

ثالثاً: جانب العملي

(1) تقييم وتحليل مستويات تركيز الملكية: تم تقييم مستوى تركيز الملكية لكل شركة من شركات عينة البحث وللفترة المبحوثة (2016-2020) وفقاً لنسبة ملكية الشركة الام في حقوق ملكية الشركة التابعة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة البحث، وكانت مستويات التركيز كما موضحة في الجدول (1).

جدول (1) تركيز الملكية للشركات عينة البحث

توزيع الملكية - OCON					
Bank_Name	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	0.61850	0.64710	0.84330	0.53710	0.51790
2017	0.61850	0.75000	0.84330	0.54190	0.51790
2018	0.61850	0.75000	0.84330	0.54190	0.51790
2019	0.61850	0.75000	0.91000	0.54190	0.51790
2020	0.61850	0.75000	0.91000	0.54190	0.51790
Descriptive statistics					
Mean	0.61850	0.72942	0.86998	0.54094	0.51790
Standard Deviation	0.00000	0.04602	0.03653	0.00215	0.00000
Minimum	0.61850	0.64710	0.84330	0.53710	0.51790
Median	0.61850	0.75000	0.84330	0.54190	0.51790
Maximum	0.61850	0.75000	0.91000	0.54190	0.51790
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة البحث.

ويلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول، بان نسب تركيز الملكية متفاوتة بين الشركات عينة البحث الا انها غير متفاوتة كثيراً بين السنوات لفترة البحث، وان أكبر نسبة تركيز للملكية خلال مدة البحث للشركات المدروسة في مصرف الائتمان العراقي (BROL) حيث بلغت (91%) من حقوق الملكية الاجالية للمصرف المذكور، وبوسط حسابي بلغ حوالي (0.87)، فيما كانت اقل نسبة تركيز ملكية خلال مدة البحث في مصرف بغداد (BBOB) وبوسط حسابي بمقدار (0.52) تقريباً. فيما تشير قيمة الانحراف المعياري الى تشتت ضئيل في نسب تركيز الملكية بين مفردات العينة وعلى مستوى مدة البحث.

وتشير نتائج تركيز الملكية في الشركات عينة البحث الى احتمالية وجود النوع الثاني من مشاكل الوكالة والذي يتمثل في تغليب مصالح المساهمين المسيطرين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين من خلال التأثير في جودة المستحقات لتحقيق تلك المصالح بالتزامن مع قدرتها في التأثير دور الإدارة العليا وقراراتها بما يتناسب مع تحقيق مصالح المساهمين المسيطرين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين.

(2) تقييم وتحليل خصائص الإدارة العليا: يتناول هذا المحور تقييم خصائص الإدارة العليا للشركات التابعة عينة البحث للفترة (2016-2020)، بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة البحث والمنشورة من خلال سوق العراق للأوراق المالية، وفي هذا السياق فقد تم تقييم وتحليل خصائص الإدارة العليا وكالاتي:

(أ) استقلالية أعضاء الإدارة العليا: تم تقييم مستويات الاستقلالية للإدارة العليا للشركات التابعة عينة البحث لفترة البحث (2016-2020) من خلال نسبة عدد الأعضاء الخارجيين وغير المساهمين الى عدد أعضاء الإدارة العليا وفقاً لمتطلبات قانون الشركات العراقي. وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (2) استقلالية الإدارة العليا

استقلالية - BIND					
Bank_Name	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2017	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2018	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2019	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2020	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة المنشورة للشركات عينة البحث.

ويتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه، عدم وجود استقلالية لأعضاء الإدارة العليا للشركات عينة البحث ولفتره الزمنية للبحث، بسبب امتلاك جميع أعضاء مجالس الإدارة للشركات عينة البحث لأسهم تلك الشركات خلال مدة البحث، وذلك بسبب اشتراط قانون الشركات العراقي على ان يمتلك عضو مجلس الإدارة أسهماً في الشركة ليكون عضواً، اذ نصت المادة 106، أولاً، الفقرة 3، على " مالكا لما لا يقل عن الفيه سهم"، والا فقد عضويته في المجلس (قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل).

ان وجود أعضاء مستقلين له أثر إيجابي كبير على جودة المستحقات، الا ان عدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة للشركات عينة البحث ستؤدي الى تأثير سلبي على جودة المستحقات ناتج عن تفاف صراع الوكالة من الدرجة الثانية بين كبار المساهمين (المسيطرين) والمساهمين ذوي حقوق الملكية الأقل (غير المسيطرين)، فضلا عن احتمالية تفاف صراع الوكالة من الدرجة الأولى والثالثة الذي أكدته الدراسات السابقة.

واستنادا الى تلك النتائج، فان تأثير متغير الاستقلالية سيكون ثابت على متغير جودة المستحقات لثبات انتفاء الاستقلالية خلال مدة وعينة البحث (قيمة صفر)، لذا سيتم استبعاده عند بناء نموذج معادلة الانحدار ومعامل الارتباط لأغراض اختبار فرضيات البحث لبيان علاقة وتأثير متغير خصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات.

ب) نشاط (عدد الاجتماعات) الإدارة العليا: تم تقييم مستويات نشاط الإدارة العليا للشركات التابعة عينة البحث لفترة البحث (2016-2020) من خلال نسبة عدد اجتماعات الإدارة العليا الفعلية الى الحد الأدنى لعدد الاجتماعات والبالغ (6) اجتماعات سنويا وفقا لمتطلبات قانون الشركات العراقي. وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

جدول (3) نشاط (عدد الاجتماعات) الادارة العليا

عدد الاجتماعات - BMEE					
Bank_Name	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	1.33333	1.00000	1.66667	1.66667	2.50000
2017	1.83333	1.00000	2.00000	2.66667	3.33333
2018	0.83333	1.00000	2.33333	2.16667	2.16667
2019	1.33333	1.00000	1.50000	1.66667	2.16667
2020	1.33333	0.50000	1.33333	0.50000	2.16667
Descriptive statistics					
Mean	1.33333	0.90000	1.76667	1.73334	2.46667
Standard Deviation	0.35355	0.22361	0.40139	0.80450	0.50552
Minimum	0.83333	0.50000	1.33333	0.50000	2.16667
Median	1.33333	1.00000	1.66667	1.66667	2.16667
Maximum	1.83333	1.00000	2.33333	2.66667	3.33333
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة المنشورة للشركات عينة البحث.

ويتبين من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه، التفاوت في نسبة نشاط الإدارة العليا بين الشركات عينة البحث، وإن أكبر متوسط نشاط كان لمصرف بغداد (BBOB) بمقدار (2.46667) حيث تمثل هذه النسبة تحقيق (15) اجتماعاً تقريباً خلال السنة، وأقل متوسط نشاط كان لدى المصرف التجاري العراقي (BCOI) بمقدار (0.90000)، حيث تمثل هذه النسبة تحقيق (5) اجتماعات فعلية تقريباً خلال السنة. وإن أقل عدد مرات اجتماع مسموح به هو مرة كل شهرين وهو ما نص عليه قانون الشركات العراقي في المادة 112، الفقرة 1 (قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل).

ت) ملكية اعضاء الادارة العليا: تم تقييم مستويات ملكية أعضاء الإدارة العليا للشركات التابعة عينة البحث لفترة البحث (2016-2020) من خلال النسبة المئوية لرأس المال الذي يحتفظ به أعضاء الإدارة العليا غير المسيطرين إلى رأس المال الكلي للشركة التابعة. وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (4) ملكية أعضاء الإدارة العليا

ملكية أعضاء - BOWN					
Bank_Name	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	0.00190	0.04930	0.00630	0.07300	0.00720
2017	0.00190	0.00001	0.00630	0.07690	0.00720
2018	0.00200	0.00001	0.00630	0.07680	0.00680
2019	0.00200	0.00001	0.00630	0.07680	0.00700
2020	0.00200	0.00001	0.00630	0.07230	0.00700
Descriptive statistics					
Mean	0.00196	0.00987	0.00630	0.07516	0.00704
Standard Deviation	0.00005	0.02204	0.00000	0.00230	0.00017
Minimum	0.00190	0.00001	0.00630	0.07230	0.00680
Median	0.00200	0.00001	0.00630	0.07680	0.00700
Maximum	0.00200	0.04930	0.00630	0.07690	0.00720
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة المنشورة للشركات عينة البحث.

ويتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه الى ان هناك تفاوت في متوسط نسبة ملكية أعضاء الإدارة العليا غير المسيطرين بين شركات عينة البحث خلال مدة البحث، حيث بلغ اعلى متوسط نسبة لمصرف المنصور (BMNS) بمقدار (0.07516)، فيما بلغ اقل متوسط نسبة تملك لأعضاء الإدارة العليا غير المسيطرين في المصرف الأهلي العراقي (BNOI) بمقدار (0.00196). كما تشير تلك النتائج الى ان نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين في مجالس إدارة الشركات عينة البحث قليلة جدا، مما يساهم في عدم مشاركتهم في صنع القرار داخل الشركة، وهو ما يؤدي للسيطرة المطلقة لكبار المساهمين داخل الشركة وانفرادهم في صنع القرار، مما ينتج عنه تغليب المصالح الخاصة لكبار المساهمين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين وبالتالي نشوء وازدياد صراعات الوكالة من الدرجة الثانية واحتمالية ازدياد ممارسات إدارة الأرباح الضارة وبما يلائم تحقيق مصالح كبار المساهمين الذي يؤدي الى التقليل من جودة المستحقات، علما ان اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم بانتخابهم من قبل الهيئة العامة، وان قانون الشركات العراقي نص في المادة 7 مكررة، الفقرة 3 (ب) على "تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثليها في مجلس إدارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها، ولا يحق لها الاشتراك في انتخاب بقية أعضاء المجلس" (قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل).

فما تؤكد الدراسات السابقة في هذا المجال على ان ازدياد نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين في الإدارة العليا سيسهم في الرقابة وضمان مصالحهم داخل الشركة، وقد منع قانون الشركات العراقي كبار المساهمين من اختيار بقية الأعضاء خارج نسبة تمثيله، فعليه فان ازدياد نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين داخل مجالس إدارة الشركات التابعة سيساهم في كفاءة صنع القرار لضمان مصالحهم الخاصة ومصالح الأطراف الاخرى. وهذا ما لم يتم ملاحظته في عينة البحث حيث كانت نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين منخفضة جدا.

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

(3) جودة المستحقات وهي تقيس جودة الأرباح بالاعتماد على المعلومات المحاسبية الفعلية فقط للشركات عينة البحث، إذ تم قياسه

بالاعتماد على نموذج Dechow et al., 1995 (جونز المعدل) من خلال الخطوات الآتية:

أ- حساب المستحقات الكلية لكل شركة من الشركات عينة البحث، وفق المعادلة التالية (الحنوي، 2019: 98-100):

$$TA_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

فيما توضح الملاحق (1) البيانات الأولية المستخدمة في حساب المعادلة (1)، وكانت نتائج تطبيق المعادلة (قيمة المستحقات الكلية) كما موضحة في الجدول الآتي:

جدول (5) المستحقات الكلية (بالدينار العراقي)

مستحقات الكلية - TA - بالدينار العراقي					
Bank_Name	مصرف الاهلي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف بغداد
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	-44,999,379,000	-22,102,657,000	100,756,370,000	-25,859,239,916	271,145,670,000
2017	-48,879,352,000	-15,447,216,000	36,339,818,000	-204,089,729,212	-20,087,091,000
2018	-32,680,269,000	3,406,289,000	-23,370,367,000	-240,429,551,382	-69,018,663,000
2019	382,929,000	-14,832,448,000	-42,405,379,000	51,323,968,071	57,054,160,000
2020	7,067,889,000	-53,225,735,000	-9,160,833,000	179,261,229,587	-400,063,743,000
Descriptive statistics					
Mean	-23,821,636,400	-20,440,353,400	12,431,921,800	-47,958,664,570	-32,193,933,400
Standard Deviation	25,956,141,036	20,631,813,285	57,288,690,317	175,639,017,328	243,316,137,116
Minimum	-48,879,352,000	-53,225,735,000	-42,405,379,000	-240,429,551,382	-400,063,743,000
Median	-32,680,269,000	-15,447,216,000	-9,160,833,000	-25,859,239,916	-20,087,091,000
Maximum	7,067,889,000	3,406,289,000	100,756,370,000	179,261,229,587	271,145,670,000
Count	5	5	5	5	5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة البحث.

ويتبين من خلال الجدول أعلاه تفاوت الوسط الحسابي لقيم المستحقات الكلية للشركات عينة البحث خلال مدة البحث وان أكبر وسط حسابي لقيم المستحقات كان لمصرف الائتمان (BROI) حيث كان بمقدار (12,431,921,800) دينار، فيما كان اقل وسط حسابي لقيم المستحقات لمصرف المنصور (BMNS) بمقدار (-47,958,664,570) دينار، فيما تشير النتائج ارتفاع مستوى المستحقات الكلية لبعض المصارف عينة البحث في السنوات الأخيرة من مدة البحث، كما تشير قيم الانحراف المعياري الى تفاوت كبير نسبياً في الأوساط الحسابية لقيم المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث، وهو ما يمكن رده الى اختلاف السياسات المحاسبية والمالية التي تتبعها تلك المصارف واستخدامها لإدارة الأرباح لموائمة نتائجها بما يتفق مع تحقيق مصالحها الخاصة.

ب- حساب قيم الميل للشركات عينة البحث، وذلك من خلال تجهيز البيانات اللازمة لتطبيق المعادلة (2) في برنامج SPSS، الآتية:

$$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}} = \alpha_1 + \beta_{1i} \left(\frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_{2i} \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_{3i} \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it} \quad \text{معادلة (2)}$$

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

والموضحة بالملاحق (6-20)، وقد أظهرت نتائج تطبيق المعادلة (2) قيم الميل والموضحة في الجدول الاتي:

جدول (6) قيم الميل للشركات عينة البحث

Bank Name	BCode	β_{1i}	β_{2i}	β_{3i}
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	-106,275,144,138.52	-0.18	6.65
المصرف التجاري العراقي	BCOI	-205,128,752,975.71	2.64	-14.06
مصرف الائتمان العراقي	BROI	-380,222,782,043.38	3.85	-5.08
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	844,111,946,579.15	14.00	-80.88
مصرف بغداد	BBOB	-286,386,375,468.32	-2.77	-15.03

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تطبيق المعادلة (2) باستخدام برنامج SPSS.

ويلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه الى ان قيم الميل كانت متأرجحة بين القيم السالبة والموجبة لتعني طبيعة واتجاه تأثير تلك المعاملات على تقدير المستحقات غير الاختيارية، والذي ينعكس بالنتيجة على المستحقات الاختيارية للشركات عينة البحث.

ت- تقدير المستحقات غير الاختيارية، وذلك من خلال تعويض قيم الميل الظاهرة بالجدول (6) السابق في المعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \beta_{1i} \left(\frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_{2i} \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_{3i} \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right)$$

معادلة (3) ويتطبيق المعادلة (3) في برنامج SPSS، كانت نتائج قيم المستحقات غير الاختيارية كما موضحة في الجدول الاتي:

جدول (7) تقدير المستحقات غير الاختيارية

مستحقات غير اختيارية - NDA					
Bank_Name	مصرف الاهلي العراقي BNOI	مصرف التجاري العراقي BCOI	مصرف الائتمان العراقي BROI	مصرف المنصور للاستثمار BMNS	مصرف بغداد BBOB
Year					
2016	-0.00541	-0.58218	-0.65304	-1.05784	-0.63846
2017	-0.01916	-0.52174	-0.75484	-1.18943	-0.80587
2018	-0.02968	-0.52012	-0.86212	-1.22052	-0.80971
2019	0.04407	-0.56700	-0.90878	-0.93699	-0.95879
2020	0.06067	-0.61499	-0.83496	-0.96779	-1.04903
Descriptive statistics					
Mean	0.01010	-0.56121	-0.80275	-1.07451	-0.85237
Standard Deviation	0.03997	0.04066	0.10064	0.12758	0.15791
Minimum	-0.02968	-0.61499	-0.90878	-1.22052	-1.04903
Median	-0.00541	-0.56700	-0.83496	-1.05784	-0.80971
Maximum	0.06067	-0.52012	-0.65304	-0.93699	-0.63846
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تطبيق المعادلة (3) باستخدام برنامج SPSS.

وتبين النتائج الظاهرة بالجدول السابق، تفاوت الوسط الحسابي للمستحقات غير الاختيارية بين الشركات عينة البحث، حيث كان أكبر وسط حسابي للمصرف الأهلي العراقي (BNOI) بمقدار (0.01010) فيما كان أدنى وسط حسابي لتلك المستحقات لدى مصرف المنصور (BMNS) بمقدار (-1.07451)، فيما تشير نتائج الانحراف المعياري الى تفاوت متوسطات قيم المستحقات غير الاختيارية للمصارف عينة البحث بشكل غير كبير، اذ تعكس تلك القيم السياسات المحاسبية والمالية المتبعة وطبيعة متطلبات نشاط المصرف.

ث- حساب المستحقات الاختيارية، وذلك من خلال تعويض قيم المستحقات غير الاختيارية وقيم المستحقات الكلية في المعادلة الاتية:

$$DA_{it} = \frac{TA_{it}}{A_{it-1}} - NDA_{it} \dots\dots\dots (4) \text{ معادلة}$$

وتوضح الملاحق (21- 25) البيانات الأولية اللازمة لتطبيق المعادلة (4)، وتطبيق المعادلة المذكورة كانت نسب المستحقات الاختيارية كما موضحة في الجدول الاتي:

جدول (8) المستحقات الاختيارية

مستحقات اختيارية - DA					
Bank_Name Year	مصرف الاهلي العراقي BNOI	مصرف التجاري العراقي BCOI	مصرف الائتمان العراقي BROI	مصرف المنصور للاستثمار BMNS	مصرف بغداد BBOB
2016	-0.07057	0.52553	0.81744	1.03380	0.82179
2017	-0.06529	0.48529	0.82562	1.00457	0.78914
2018	-0.02443	0.52751	0.81309	1.03788	0.74640
2019	-0.04335	0.53359	0.82358	0.96975	1.01003
2020	-0.04950	0.49665	0.81743	1.09045	0.69585
Descriptive statistics					
Mean	-0.05063	0.51371	0.81943	1.02729	0.81264
Standard Deviation	0.01839	0.02135	0.00509	0.04464	0.12003
Minimum	-0.07057	0.48529	0.81309	0.96975	0.69585
Median	-0.04950	0.52553	0.81744	1.03380	0.78914
Maximum	-0.02443	0.53359	0.82562	1.09045	1.01003
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

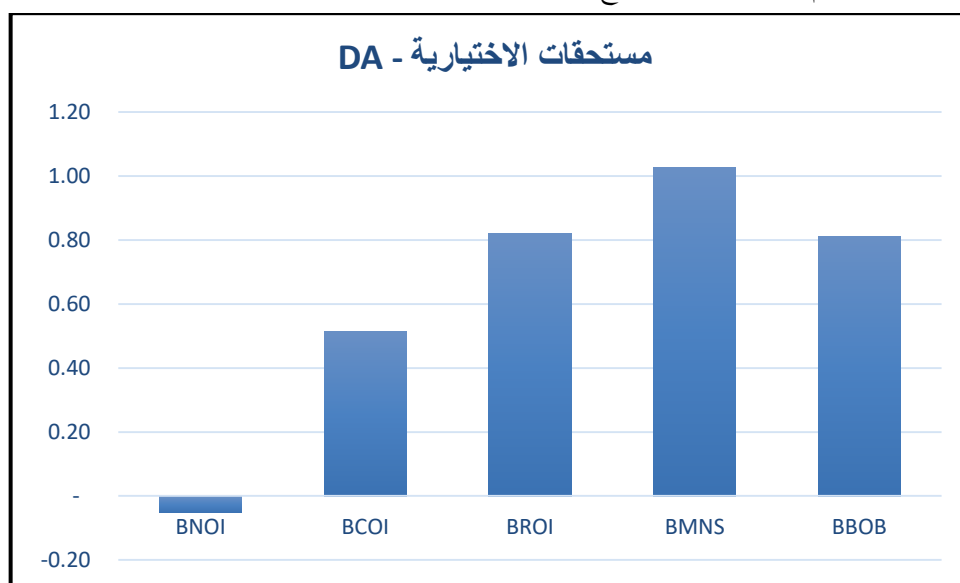
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تطبيق المعادلة (4).

ويتبين من خلال النتائج الظاهرة بالجدول أعلاه الى ان المصرف الأهلي العراقي (BNOI) يتمتع بجودة مستحقات عالية بالمقارنة مع المصارف الأخرى عينة البحث ، وبالتالي ارتفاع جودة الإبلاغ المالي وذلك من خلال انخفاض متوسط المستحقات الاختيارية، حيث ظهرت سالبة وبوسط حسابي مقداره (-0.05063)، أي ان المصرف لديه تحفظ عالي في استخدام المستحقات، فيما تبين النتائج لبقية المصارف كانت بالترتيب من الأقل استخداما للمستحقات الاختيارية الى الأكثر استخداما

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

على التوالي (المصرف التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الائتمان ، مصرف المنصور)، بسبب ارتفاع الأوساط الحسابية لنسب المستحقات الاختيارية حيث ظهرت بالموجب وبالتالي انخفاض في جودة المستحقات، وهو ما يشير الى تحفظ منخفض في استخدام المستحقات الاختيارية².

ويشير الشكل (1) الى ان اقل وسط حسابي كان لدى المصرف الأهلي العراقي (BNOI) بمقدار (-0.05063) وأكبر وسط حسابي كان لدى مصرف المنصور (BMNS) بمقدار (1.02729)، وهذا يدل على ان اغلب شركات عينة البحث تمارس إدارة الأرباح لموائمة مصالح كبار المساهمين مما يؤدي الى تفاقم مشاكل الوكالة من الدرجة الثانية بين المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين، بالمقابل تحقيق منافع خاصة لكبار المساهمين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين، مما يؤدي الى عدم حماية مصالحهم فضلاً عن أصحاب المصالح الآخرين بسبب ضعف جودة المستحقات.



شكل (7) المستحقات الاختيارية للشركات عينة البحث

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (8).

(4) اختبار فرضيات البحث: يتناول المحور الحالي اختبار وتحليل علاقة وتأثير المتغيرات الرئيسة المستقلة والمتمثلة في (تركز الملكية وخصائص الإدارة العليا) في المتغير الرئيس التابع والمتمثل في جودة المستحقات، وذلك من خلال توظيف نموذج معادلة الانحدار المتعدد القياسي والتي يتم تطبيقها على نتائج المتغيرات الموصوفة للشركات عينة البحث خلال مدة البحث لاختبار فرضية البحث الرئيسة الأولى، من خلال النموذج الرياضي الآتي:

$$DA_{it} = \alpha + \beta_1 OCON_{it} + \beta_2 BMEE_{it} + \beta_3 BOWN_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث ان:

مستحقات الاختيارية (التي تمثل جودة المستحقات) لشركة i ولسنة t	DA_{it}
ثابت عام	A
معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة	$\beta_1, \beta_2, \beta_3$
تركز الملكية للشركة i ولسنة t	$OCON_{it}$

²تم التصنيف وفق الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للشركات عينة البحث.

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

اجتماعات الإدارة العليا للشركة i للسنة t	$BMEE_{it}$
ملكية الأعضاء الإدارة العليا للشركة i للسنة t	$BOWN_{it}$
معامل الخطأ للشركة i للسنة t	ε_{it}

وتنقسم الفرضية الرئيسة الأولى الى الفرضيتين الفرعيتين الاتيتين:

(1) الفرضية الفرعية الاولى التي سيتم اختبارها وهي:

فرضية العدم: لا يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية لتركز الملكية في جودة المستحقات المحاسبية للشركات التابعة عينة البحث.

الفرضية البديلة: يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية لتركز الملكية في جودة المستحقات المحاسبية للشركات التابعة عينة البحث.

(2) الفرضية الفرعية الثانية التي سيتم اختبارها وهي:

فرضية العدم: لا يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية لخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات المحاسبية للشركات التابعة عينة البحث.

الفرضية البديلة: يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية لخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات المحاسبية للشركات التابعة عينة البحث.

ولأغراض تطبيق النموذج الرياضي، يوضح الجدول (9) ادناه البيانات الأولية اللازمة لأغراض الاختبار والتحليل والتي تم حسابها وتجهيزها سابقاً وكالاتي:

جدول (9) البيانات الأولية لتطبيق النموذج الرياضي الاول

Bank Name	BCode	Year	DA	OCON	BME	BOWN
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2016	-0.07057	0.61850	1.33333	0.00190
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2016	0.52553	0.64710	1.00000	0.04930
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2016	0.81744	0.84330	1.66667	0.00630
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2016	1.03380	0.53710	1.66667	0.07300
مصرف بغداد	BBOB	2016	0.82179	0.51790	2.50000	0.00720
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2017	-0.06529	0.61850	1.83333	0.00190
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2017	0.48529	0.75000	1.00000	0.00001
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2017	0.82562	0.84330	2.00000	0.00630
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2017	1.00457	0.54190	2.66667	0.07690
مصرف بغداد	BBOB	2017	0.78914	0.51790	3.33333	0.00720
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2018	-0.02443	0.61850	0.83333	0.00200
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2018	0.52751	0.75000	1.00000	0.00001
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2018	0.81309	0.84330	2.33333	0.00630
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2018	1.03788	0.54190	2.16667	0.07680
مصرف بغداد	BBOB	2018	0.74640	0.51790	2.16667	0.00680
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2019	-0.04335	0.61850	1.33333	0.00200

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

المصرف التجاري العراقي	BCOI	2019	0.53359	0.75000	1.00000	0.00001
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2019	0.82358	0.91000	1.50000	0.00630
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2019	0.96975	0.54190	1.66667	0.07680
مصرف بغداد	BBOB	2019	1.01003	0.51790	2.16667	0.00700
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2020	-0.04950	0.61850	1.33333	0.00200
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2020	0.49665	0.75000	0.50000	0.00001
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2020	0.81743	0.91000	1.33333	0.00630
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2020	1.09045	0.54190	0.50000	0.07230
مصرف بغداد	BBOB	2020	0.69585	0.51790	2.16667	0.00700

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل لها في المبحث السابق

بعد تهيئة البيانات الأولية وقبل البدء في تطبيق معادلة الانحدار، سيتم التحقق من صلاحية البيانات وملائمتها لافتراضات نموذج الانحدار المتعدد القياسي المستخدم، وذلك من خلال اختبار نوع توزيع بيانات متغيرات البحث ومدى تمثيلها للتوزيع الطبيعي، واختبار وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج البحث، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة النتائج بسبب خصوصية السلسلة الزمنية المطبقة في نموذج البحث، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

(1) اختبار التوزيع الطبيعي: للحكم على مدى تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي فقد اعتمد البحث على كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) (السيد، 2017: 32)، ويمكن توضيح نتائج اختبار مدى تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول التالي:

جدول (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

variable code	variable name	Kolmogorov-Smirnov		Shapiro-Wilk	
		Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
DA	المستحقات الاختيارية	0.10355	0.20000	0.98331	0.64195
OCON	تركز الملكية	0.09611	0.20000	0.96958	0.53454
BMEE	اجتماعات الإدارة العليا	0.08035	0.20000	0.98099	0.60393
BOWN	ملكية أعضاء الإدارة العليا	0.09596	0.20000	0.96839	0.50446

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج مخرجات الاختبار باستخدام برنامج spss.

وتشير نتائج الاختبار الى أن قيم المعنوية لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، كانت أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05) مما يشير ان متغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي.

(2) اختبار التداخل الخطي: تم اجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج الرياضي المعتمد، حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج البحث في تفسير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ويتم اجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (10)

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

وقد تم التباين المسموح به أكبر من (0.05) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج البحث (حمادوش، 2019: 266)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج البحث من خلال الجدول التالي:

جدول (11) نتائج اختبار التداخل الخطي

variable code	variable name	Tolerance	VIF
OCN	تركز الملكية	0.71978	1.38931
BMEE	اجتماعات الإدارة العليا	0.88208	1.13369
BOWN	ملكية أعضاء الإدارة العليا	0.80589	1.24087

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاختبار باستخدام برنامج spss.

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن قيم تضخيم التباين لتركز الملكية واجتماعات الإدارة العليا وملكية أعضاء الإدارة العليا كانت أقل من (10)، كما أن قيم التباين المسموح به كانت أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج البحث في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة للمستحقات الاختيارية (جودة المستحقات).

(3) اختبار الارتباط الذاتي: تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المستخدم، حيث تؤدي هذه المشكلة إلى إظهار تأثير غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة Durbin Watson (D-W) فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (1.654 : 2.346)³، فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج البحث، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي لوحظ أن قيمة (D-W) تعادل (1.669)⁴ وهي تقع داخل المدى (1.654 : 2.346) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج البحث.

وبعد التأكد من صلاحية وملائمة البيانات الأولية للشركات عينة البحث لتطبيق نموذج تحليل الانحدار المتعدد، سيتم تطبيق النموذج المعتمد لأغراض اختبار فرضية البحث الأولى وفقاً للخطوات الآتية:

(1) تحليل الارتباط، تم استخدام تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات البحث، وكانت معاملات الارتباط بين متغيرات البحث كما موضحة في الجدول التالي:

جدول (12) نتائج معامل الارتباط – Correlations

Variable Code		DA	OCN	BMEE	BOWN
Pearson Correlation	DA	1.000	-.054	.371	.554
	OCN	.415	1.000	-.335	-.435
	BMEE	.371	-.335	1.000	.080
	BOWN	.554	-.295	.080	1.000
Sig. (1-tailed)	DA		.398	.034	.002
	OCN	.028		.051	.015
	BMEE	.034	.051		.352

³ يتم استخراج هذا المدى من خلال تعيين قيمة الحد الأعلى (DU) وقيمة الحد الأدنى (DL) لاختبار (D-W) بمعنوية (5%) وبعدد متغيرات مستقلة (3)، ومن ثم تحديد منطقة عدم الارتباط الذاتي على خط الأعداد والتي تقع بين قيمة الحد الأعلى (DU) وناجح طرح قيمة الحد الأدنى (DL) من (4) (السيد، 2017: 34) (مليحي، 2014: 275).

⁴ حُسبت واستخرجت من خلال استخدام برنامج spss

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

	BOWN	.002	.015	.352	
N	DA	25	25	25	25
	OCON	25	25	25	25
	BMEE	25	25	25	25
	BOWN	25	25	25	25

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

ويتبين من خلال النتائج الظاهرة في الجدول السابق، وجود علاقة متفاوتة بين المتغير التابع (المستحقات الاختيارية) والمتغيرات المستقلة، حيث كانت العلاقة بين المستحقات الاختيارية وتركز الملكية علاقة طردية بقيمة (0.415) وبمستوى دلالة إحصائية اقل من (0.05) حيث بلغت (0.028)، فيما كانت العلاقة بين المستحقات الاختيارية واجتماعات الإدارة العليا طردية بقيمة (0.371) وبمستوى دلالة إحصائية اقل من (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية (Sig.) المحسوب (0.034)، اما العلاقة بين المستحقات الاختيارية وملكية أعضاء الإدارة العليا فكانت علاقة طردية بقيمة (0.554) وبمستوى دلالة إحصائية اقل من (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب (Sig.) قيمة (0.002). وتشير النتائج الاجمالية الى ان اقوى علاقات الارتباط كانت بين جودة المستحقات ومتغير ملكية أعضاء الإدارة العليا يليها العلاقة مع تركيز الملكية وأخيرا العلاقة مع اجتماعات الإدارة العليا، وهي تؤثر نتائج حقيقية تعكس واقع تأثير حجم ملكية أعضاء الإدارة العليا في التأثير في استخدام المستحقات الملكية يليها تركيز الملكية الذي لا يتعد كثيرا عن مفهوم ملكية أعضاء الإدارة العليا اذ ان كلاهما يعبر عن ملكية طرفي المعادلة من المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين.

فما تشير نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها، الى ضعف وجود علاقة ارتباط بينها، حيث ان الارتباط بين تركيز الملكية واجتماعات الإدارة العليا كانت ذات ارتباط عكسي بقيمة (-0.335) وليس ذو مستوى دلالة إحصائية حيث بلغ مستوى المعنوية بقيمة (0.51) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، كما ان العلاقة بين تركيز الملكية وملكية الأعضاء الإدارة العليا تعكس ارتباط عكسي ضعيف (-0.295) ولكنه ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة يساوي (0.015) وهو اقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). فيما كانت علاقة الارتباط بين اجتماعات الإدارة العليا وملكية أعضاء الإدارة العليا ضعيفة جدا وبمعامل ارتباط بلغ (0.08) وبمستوى دلالة إحصائية بلغ (0.352) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05) مما يشير على عدم معنوية هذه العلاقة.

(2) نتائج تحليل معامل الارتباط ومعامل التحديد، من خلال تطبيق معادلة الانحدار المتعدد، حيث كانت النتائج التي تم التوصل لها كما في الجدول التالي:

جدول (13) نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	6.72	.527	.460	.2842	1.669

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتبين من خلال الجدول أعلاه بان معامل الارتباط (R) قد بلغت قيمته (0.726)، وهو ما يؤكد وجود علاقة ارتباط قوية بين النتائج التنبؤية لمعادلة الانحدار والقيم الفعلية للمتغير التابع (جودة المستحقات الاختيارية)، فيما كانت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) التي بلغت (0.460)، أي ان نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة من المتغير التابع هي (46%)، وان قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (0.2842).

(3) نتائج تحليل التباين، حيث افترض تطبيق نموذج معادلة الانحدار عن نتائج تحليل التباين الموضح كما في الجدول التالي:

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

جدول (14) نتائج تحليل التباين – ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.892	3	.631	7.809	.001
Residual	1.696	21	.081		
Total	3.587	24			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.809) وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.001)، حيث انها اقل من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (0.05)، وهو ما يشير الى ان نموذج الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة ككل يتمتع بمعنوية إحصائية عالية.

(4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد القياسي، حيث افرزت نتائج تطبيق معادلة الانحدار عن نتائج معاملات معادلة الانحدار والموضحة كما في الجدول ادناه:

جدول (15) نتائج معاملات الانحدار المتعدد

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	-.707	.427		-1.658	.112		
1 OCON	1.134	.506	.396	2.242	.036	.720	1.389
BMEE	.249	.088	.449	2.811	.010	.882	1.134
BOWN	9.002	2.179	.690	4.131	.000	.806	1.241

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

وتشير نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة تأثير إيجابية معنوية بين تركيز الملكية وجودة الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة المستحقات فقد بلغت قيمة معامل النموذج (β_1) الخاص بتركيز الملكية بقيمة موجبة ومعنوية، أي كلما ازدادت نسبة تركيز الملكية في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية زادت نسبة الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي انخفضت جودة المستحقات، حيث كانت قيمة (t) تساوي (2.242) وبمستوى معنوية (0.036)، وهو اقل من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (0.05)، وبناء على ذلك يتم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة وتأثير معنوي لتركيز الملكية في جودة المستحقات.

فيما تشير نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين خصائص الإدارة العليا المتمثلة بـ (اجتماعات الإدارة وملكية الأعضاء) والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي- لجودة المستحقات، فقد بلغت قيمة معامل النموذج (β_2) بالنسبة لاجتماعات أعضاء الإدارة العليا قيمة موجبة ومعنوية، أي كلما ازداد عدد اجتماعات الإدارة العليا في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية زادت نسبة الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي انخفضت جودة المستحقات، حيث كانت قيمة اختبار (t) تساوي (2.811) بمستوى معنوية (0.010) وهو اقل مستوى المعنوي المعتمد، فيما بلغت قيمة معامل النموذج (β_3) بالنسبة للملكية أعضاء الإدارة العليا قيمة موجبة ومعنوية أي كلما ازدادت ملكية أعضاء الإدارة العليا في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية زادت نسبة الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي انخفضت جودة المستحقات، حيث كانت قيمة اختبار (t)

تساوي (4.131) بمستوى معنوية (0.000)، وبناء على ذلك يتم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة وتأثير معنوي لخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات. كما يلاحظ بأن ثابت (α) المعادلة كانت قيمته سلبية وغير ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث بلغ مستوى المعنوية له (0.112) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). واستناداً إلى ما تقدم يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول المعتمد بين المتغيرات المستقلة ومتغير جودة المستحقات كمتغير تابع وفقاً للمعادلة الآتية:

$$DA_{it} = 1.134 \times OCON_{it} + 0.249 \times BMEE_{it} + 9.002 \times BOWN_{it} + 0.2842$$

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أ. الاستنتاجات

- (1) تعد جودة المستحقات أحد أهم البدائل لقياس جودة الأرباح، إذ يقيس جودة الأرباح بالاعتماد على المعلومات المحاسبية الفعلية فقط.
- (2) تعد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من أهم خصائص الإدارة العليا وكذلك من الآليات الهامة لزيادة جودة المستحقات وحماية أصحاب المصالح والمساهمين غير المسيطرين، والحد من التلاعب في الإبلاغ المالي، وتحسين مستوى الإفصاح.
- (3) هناك تفاوت في نسب تركيز الملكية بين الشركات عينة البحث، مما أدى إلى وجود النوع الثاني من مشاكل الوكالة والذي يتمثل في تغليب مصالح المساهمين المسيطرين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين، وذلك من خلال انخفاض جودة المستحقات لأغلب الشركات عينة البحث.
- (4) انتفاء استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لكل شركات عينة البحث بسبب المنع المشار إليه في قانون الشركات العراقي، مما أفقد عضو مجلس الإدارة المستقل صفة الحياد والاستقلال، مما يؤدي إلى تصاعد الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ويعزز من جميع أشكال صراع الوكالة ولا سيما صراع الوكالة الثاني، وكذلك كان أحد الأسباب المهمة في انخفاض جودة المستحقات لأغلب الشركات عينة البحث.
- (5) هناك فصل تام بين المناصب والمهام بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن الالتزام بالحجم النموذجي لعدد أعضاء مجلس الإدارة وذلك بسبب ما نص عليه قانون الشركات العراقي، وأن انخفاض جودة المستحقات يؤدي إلى احتمالية وجود تركيز ملكية عالية وعدم وجود استقلالية لدى أعضاء مجالس الشركات عينة البحث، مما منع الأثر الإيجابي لهاتان الخاصيتان.

ب. التوصيات

- (1) ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية والمنظمات المهنية بوضع متطلبات وضوابط وطنية ملزمة للوصول إلى تحقيق إبلاغ مالي ذو جودة عالية، بما يساعد على إظهار الصورة الحقيقية للشركة، وبما يمكن من الحصول على التمويل اللازم لاستغلال الفرص الاستثمارية المربحة.
- (2) ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية بوضع واقامة الدورات التدريبية والندوات وورش العمل حول كيفية قياس جودة المستحقات للشركات التابعة المدرجة في السوق، وذلك لأن الإبلاغ المالي المحايد يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن أنه يؤدي إلى حماية السوق من التلاعب، وفي الوقت نفسه يحمي المساهمين.
- (3) إجراء تعديلات على قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل بشكل يضمن:
 - (أ) صياغة وبناء نظام رصين لحوكمة الشركات يساهم في الحد من صراعات الوكالة لا سيما الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين.

- (ب) تفصيل ادوار مجالس ادارات الشركات الام والتابعة وطبيعة العلاقة بينهم.
- (ت) تحديد حدود المسؤولية بين الشركات الام والتابعة، وتحديد القواعد اللازمة لتحقيق مفهوم وتطبيقات الشركات التابعة.
- (ث) إلزام الشركات بانتخاب أعضاء مستقلين لمجالس الإدارة يتمتعون بالاستقلالية والحيادية والخبرة والكفاءة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق فضلا عن نشاط الشركة التابعة.
- (ج) إلزام الشركات باشتراك أعضاء من السيدات بما يمثل كحد أدنى ثلث العدد الإجمالي لمجلس الإدارة العليا بما يساهم بتنوع أعضاء مجالس الإدارة للشركات التابعة، يتمتعن بالاستقلالية والحيادية والخبرة والكفاءة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق فضلا عن نشاط الشركة التابعة.
- (ح) إلزام الشركات ان يكون اقلية أعضاء مجلس الإدارة للشركة التابعة من المستقلين ويمتصون بالخبرة والكفاءة.
- (خ) إلزام الإدارة العليا للشركات التابعة بالإفصاح عن السيرة الذاتية لأعضاء الإدارة العليا وطبيعة العلاقة والتعاملات مع الشركة الام وبالأخص العلاقات والتعاملات التي تخل بشروط الاستقلالية والعمل التجاري البحت.

المصادر

اولا: الوثائق والتقارير الرسمية

- البنك المركزي العراقي (2018)، دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف.
- قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997)، المعدل لسنة (2004).
- نشرة سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2020).
- التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016 - 2020).

ثانيا: المصادر العربية

- أنيسة، حروفش (2015) " أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح دراسة قياسية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر.
- حمادوش، عبد السلام (2019)، "المناخ التنظيمي وعلاقته بالتمكين الوظيفي واثرها على الأداء السياقي لدى موظفي الخلايا الجوية للتضامن"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد أمين دباغين - سطيف2.
- الحناوي، السيد محمود (2019)، "أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، مجلد6، عدد1.
- خضير، بشرى فاضل (2009) " الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركة والياتها الداخلية: دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- خليل، علي محمود مصطفى وإبراهيم، منى مغربي محمد (2018)، أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، مجلد19، عدد1.
- دلال، العابدي (2016) " حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية"، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- رقية، حساني وأمال، سكور (2015)، أثر هيكلية الملكية كميكانيزم داخلي لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8.

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

- الزغبي، خالد (2013)، الورقة الرابعة – التشريعات – منهج محاسب عربي قانوني معتمد، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن.
- السفان، ميثم بدر بعيوي (2020) "تأثير اليات الحوكمة في ظل تجميع الاعمال على جودة الارباح لعينه من الوحدات الاقتصادية في العراق"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- السيد، محمد صابر حمودة (2017)، دور سياسة توزيع الأرباح في تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على سلوك أسعار الأسهم - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 37، العدد 3.
- الشجيري، محمد حويش علاوي (2020)، المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، دار الهاشمي للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
- عبيد، نعمة (2017) "أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
- لاركر، ديفيد وتيان، بريان (2017)، مسائل حوكمة الشركات: نظرة فاحصة على خيارات التنظيمية، ترجمة عبد الله بن ناصر ابوثنين، معهد الادارة العامة، مركز البحوث والدراسات، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (2020)، المعايير الدولية للتقارير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة، ترجمة هيئة السعودية للمحاسبة القانونية، مكتبة الفهد الوطنية، الرياض، السعودية.
- محمد، احمد سليم (2018)، تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستقرارية الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة)، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3، الجزء 2.
- مليحي، مجدي مليحي عبد الحكيم (2014)، إثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 34، العدد 1.
- يوسف، علي (2012)، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية- دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

- Dechow, Patricia, Ge, Weili, & Schrand, Catherine, (2010), Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences, Journal of Accounting and Economics, Issue 50.
- Hill, Charles w. & Jones, G.R., 2007, Strategic management theory an integrated approach, 8th ed, Houghton Mifflin co.
- Villalonga, B., Amit, R, Trujillo, M A, & Guzman, A1., (2015), Governance of Family Firms, The Annual Review of Financial Economics, Vol. 7.
- Yoon, Sora, 2007, Accounting Quality & Internal Accounting Convergence, a thesis Of Doctor, Faculty of The Graduate College of The Oklahoma State University.

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

الملحق

ملحق (1) حساب المستحقات الكلية – المصرف الأهلي العراقي

مصرف الأهلي العراقي – BNOI

Year	A1/1	NI	CFO	TA
2016	592,231,994,000	23,501,801,000	68,501,180,000	-44,999,379,000
2017	578,847,033,000	2,965,436,000	51,844,788,000	-48,879,352,000
2018	603,980,329,000	-7,912,541,000	24,767,728,000	-32,680,269,000
2019	525,757,058,000	9,164,205,000	8,781,276,000	382,929,000
2020	632,802,650,000	19,907,518,000	12,839,629,000	7,067,889,000

ملحق (2) حساب المستحقات الكلية – المصرف التجاري العراقي

مصرف التجاري العراقي – BCOI

Year	A1/1	NI	CFO	TA
2016	390,117,472,000	7,577,912,000	29,680,569,000	-22,102,657,000
2017	423,819,261,000	9,924,074,000	25,371,290,000	-15,447,216,000
2018	460,702,017,000	10,864,383,000	7,458,094,000	3,406,289,000
2019	443,945,613,000	6,532,195,000	21,364,643,000	-14,832,448,000
2020	449,777,104,000	35,456,553,000	88,682,288,000	-53,225,735,000

ملحق (3) حساب المستحقات الكلية – مصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي – BROI

Year	A1/1	NI	CFO	TA
2016	612,858,579,000	4,976,342,000	-95,780,028,000	100,756,370,000
2017	513,382,999,000	6,707,465,000	-29,632,353,000	36,339,818,000
2018	476,638,010,000	5,597,616,000	28,967,983,000	-23,370,367,000
2019	497,694,366,000	-5,121,655,000	37,283,724,000	-42,405,379,000
2020	522,536,851,000	-3,427,205,000	5,733,628,000	-9,160,833,000

ملحق (4) حساب المستحقات الكلية – مصرف المنصور للاستثمار

مصرف المنصور للاستثمار – BMNS

Year	A1/1	NI	CFO	TA
2016	1,075,589,237,036	14,390,836,687	40,250,076,603	-25,859,239,916
2017	1,104,063,814,321	14,833,791,486	218,923,520,698	-204,089,729,212
2018	1,316,451,509,457	21,164,144,077	261,593,695,459	-240,429,551,382
2019	1,566,367,957,302	8,278,258,676	-43,045,709,395	51,323,968,071
2020	1,461,478,909,568	7,005,133,190	-172,256,096,397	179,261,229,587

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

ملحق (5) حساب المستحقات الكلية – مصرف بغداد

مصرف بغداد – BBOB

Year	A1/1	NI	CFO	TA
2016	1,479,042,593,000	20,245,029,000	-250,900,641,000	271,145,670,000
2017	1,200,424,117,000	6,122,480,000	26,209,571,000	-20,087,091,000
2018	1,090,152,647,000	4,152,102,000	73,170,765,000	-69,018,663,000
2019	1,113,538,558,000	7,298,604,000	-49,755,556,000	57,054,160,000
2020	1,132,744,205,000	20,200,071,000	420,263,814,000	-400,063,743,000

ملحق (6) حساب قيم الميل - المصرف الاهلي العراقي

مصرف الاهلي العراقي – BNOI

Year	REV1/1	REV31/12	REC1/1	REC31/12
2016	21,141,861,000	12,439,002,000	179,515,804,000	124,682,911,000
2017	12,439,002,000	7,121,426,000	124,682,911,000	134,355,735,000
2018	7,121,426,000	9,678,969,000	134,355,735,000	76,828,441,000
2019	9,678,969,000	15,963,496,000	76,828,441,000	168,964,172,000
2020	15,963,496,000	27,076,713,000	168,964,172,000	317,598,636,000

ملحق (7) حساب قيم الميل - المصرف التجاري العراقي

مصرف التجاري العراقي – BCOI

Year	REV1/1	REV31/12	REC1/1	REC31/12
2016	16,819,514,000	16,552,729,000	9,835,172,000	9,903,977,000
2017	16,552,729,000	20,751,400,000	9,903,977,000	10,789,288,000
2018	20,751,400,000	18,318,116,000	10,789,288,000	11,932,589,000
2019	18,318,116,000	17,056,851,000	11,932,589,000	11,446,640,000
2020	17,056,851,000	14,589,962,000	11,446,640,000	18,840,651,000

ملحق (8) حساب قيم الميل - مصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي – BROI

Year	REV1/1	REV31/12	REC1/1	REC31/12
2016	19,938,601,000	14,780,832,000	6,644,710,000	2,930,754,000
2017	14,780,832,000	13,811,031,000	2,930,754,000	-
2018	13,811,031,000	11,512,295,000	-	-
2019	11,512,295,000	4,229,248,000	-	-
2020	4,229,248,000	3,771,769,000	-	-

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

ملحق (9) حساب قيم الميل-مصرف المنصور للاستثمار

مصرف المنصور للاستثمار – BMNS

Year	REV1/1	REV31/12	REC1/1	REC31/12
2016	35,113,527,221	23,787,159,340	112,747,643,477	114,534,680,946
2017	23,787,159,340	25,411,878,467	114,534,680,946	116,742,879,142
2018	25,411,878,467	29,217,144,746	116,742,879,142	123,811,750,240
2019	29,217,144,746	17,175,145,691	123,811,750,240	109,127,024,624
2020	17,175,145,691	15,131,725,573	109,127,024,624	102,671,658,627

ملحق (10) حساب قيم الميل - مصرف بغداد

مصرف بغداد – BBOB

Year	REV1/1	REV31/12	REC1/1	REC31/12
2016	37,790,830,000	35,830,179,000	261,797,030,000	195,066,079,000
2017	35,830,179,000	29,269,133,000	195,066,079,000	145,602,262,000
2018	29,269,133,000	27,771,861,000	145,602,262,000	161,954,726,000
2019	27,771,861,000	25,011,204,000	161,954,726,000	149,602,718,000
2020	25,011,204,000	39,786,150,000	149,602,718,000	141,629,918,000

ملحق (11) حساب قيم الميل - المصرف الاهلي العراقي

مصرف الاهلي العراقي – BNOI

Year	ΔREV	ΔREC	ΔREV-ΔREC	PPE
2016	-8,702,859,000	-54,832,893,000	46,130,034,000	16,760,964,000
2017	-5,317,576,000	9,672,824,000	-14,990,400,000	13,917,678,000
2018	2,557,543,000	-57,527,294,000	60,084,837,000	14,923,744,000
2019	6,284,527,000	92,135,731,000	-85,851,204,000	17,152,550,000
2020	11,113,217,000	148,634,464,000	-137,521,247,000	18,042,572,000

ملحق (12) حساب قيم الميل-المصرف التجاري العراقي

مصرف التجاري العراقي – BCOI

Year	ΔREV	ΔREC	ΔREV-ΔREC	PPE
2016	-266,785,000	68,805,000	-335,590,000	1,500,671,000
2017	4,198,671,000	885,311,000	3,313,360,000	1,759,817,000
2018	-2,433,284,000	1,143,301,000	-3,576,585,000	1,780,443,000
2019	-1,261,265,000	-485,949,000	-775,316,000	3,167,059,000
2020	-2,466,889,000	7,394,011,000	-9,860,900,000	3,229,798,000

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

ملحق (13) حساب قيم الميزان مصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي – BROI

Year	ΔREV	ΔREC	$\Delta REV - \Delta REC$	PPE
2016	-5,157,769,000	-3,713,956,000	-1,443,813,000	2,840,378,000
2017	-969,801,000	-2,930,754,000	1,960,953,000	2,923,517,000
2018	-2,298,736,000	-	-2,298,736,000	4,297,640,000
2019	-7,283,047,000	-	-7,283,047,000	8,659,927,000
2020	-457,479,000	-	-457,479,000	10,687,955,000

ملحق (14) حساب قيم الميزان مصرف المنصور للاستثمار

مصرف المنصور للاستثمار – BMNS

Year	ΔREV	ΔREC	$\Delta REV - \Delta REC$	PPE
2016	-11,326,367,881	1,787,037,469	-13,113,405,350	22,234,304,431
2017	1,624,719,127	2,208,198,196	-583,479,069	26,572,139,820
2018	3,805,266,279	7,068,871,098	-3,263,604,819	29,737,601,382
2019	-12,041,999,055	-14,684,725,616	2,642,726,561	29,040,435,227
2020	-2,043,420,118	-6,455,365,997	4,411,945,879	28,688,233,938

ملحق (15) حساب قيم الميزان مصرف بغداد

مصرف بغداد – BBOB

Year	ΔREV	ΔREC	$\Delta REV - \Delta REC$	PPE
2016	-1,960,651,000	-66,730,951,000	64,770,300,000	31,818,240,000
2017	-6,561,046,000	-49,463,817,000	42,902,771,000	37,389,666,000
2018	-1,497,272,000	16,352,464,000	-17,849,736,000	42,968,467,000
2019	-2,760,657,000	-12,352,008,000	9,591,351,000	50,208,261,000
2020	14,774,946,000	-7,972,800,000	22,747,746,000	55,805,957,000

ملحق (16) حساب قيم الميزان المصرف الاهلي العراقي

مصرف الاهلي العراقي – BNOI

Year	TA/A1/1	1/A1/1	$(\Delta REV - \Delta REC)/A1/1$	PPE/A1/1
2016	-0.08	0.00	0.08	0.03
2017	-0.08	0.00	-0.03	0.02
2018	-0.05	0.00	0.10	0.02
2019	0.00	0.00	-0.16	0.03
2020	0.01	0.00	-0.22	0.03

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

ملحق (17) حساب قيم الميل-المصرف التجاري العراقي

مصرف التجاري العراقي – BCOI

Year	TA/A1/1	1/A1/1	$(\Delta REV - \Delta REC)/A1/1$	PPE/A1/1
2016	-0.06	0.00	-0.00	0.00
2017	-0.04	0.00	0.01	0.00
2018	0.01	0.00	-0.01	0.00
2019	-0.03	0.00	-0.00	0.01
2020	-0.12	0.00	-0.02	0.01

ملحق (18) حساب قيم الميل-مصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي – BROI

Year	TA/A1/1	1/A1/1	$(\Delta REV - \Delta REC)/A1/1$	PPE/A1/1
2016	0.16	0.00	-0.00	0.00
2017	0.07	0.00	0.00	0.01
2018	-0.05	0.00	-0.00	0.01
2019	-0.09	0.00	-0.01	0.02
2020	-0.02	0.00	-0.00	0.02

ملحق (19) حساب قيم الميل-مصرف المنصور للاستثمار

مصرف المنصور للاستثمار – BMNS

Year	TA/A1/1	1/A1/1	$(\Delta REV - \Delta REC)/A1/1$	PPE/A1/1
2016	-0.02	0.00	-0.01	0.02
2017	-0.18	0.00	-0.00	0.02
2018	-0.18	0.00	-0.00	0.02
2019	0.03	0.00	0.00	0.02
2020	0.12	0.00	0.00	0.02

ملحق (20) حساب قيم الميل - مصرف بغداد

مصرف بغداد – BBOB

Year	TA/A1/1	1/A1/1	$(\Delta REV - \Delta REC)/A1/1$	PPE/A1/1
2016	0.18	0.00	0.04	0.02
2017	-0.02	0.00	0.04	0.03
2018	-0.06	0.00	-0.02	0.04
2019	0.05	0.00	0.01	0.05
2020	-0.35	0.00	0.02	0.05

ملحق (21) حساب المستحقات الاختيارية - المصرف الاهلي العراقي

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

المصرف الاهلي العراقي – BNOI

Bank Name	BCode	Year	TA/A1/1	NDA	DA
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2016	-0.08	-0.01	-0.07
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2017	-0.08	-0.02	-0.07
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2018	-0.05	-0.03	-0.02
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2019	0.00	0.04	-0.04
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	2020	0.01	0.06	-0.05

ملحق (22) حساب المستحقات الاختيارية - المصرف التجاري العراقي

مصرف التجاري العراقي – BCOI

Bank Name	BCode	Year	TA/A1/1	NDA	DA
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2016	-0.06	-0.58	0.53
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2017	-0.04	-0.52	0.49
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2018	0.01	-0.52	0.53
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2019	-0.03	-0.57	0.53
المصرف التجاري العراقي	BCOI	2020	-0.12	-0.61	0.50

ملحق (23) حساب المستحقات الاختيارية-مصرف الائتمان العراقي

مصرف الائتمان العراقي – BROI

Bank Name	BCode	Year	TA/A1/1	NDA	DA
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2016	0.16	-0.65	0.82
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2017	0.07	-0.75	0.83
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2018	-0.05	-0.86	0.81
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2019	-0.09	-0.91	0.82
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2020	-0.02	-0.83	0.82

ملحق (24) حساب المستحقات الاختيارية-مصرف المنصور للاستثمار

مصرف المنصور للاستثمار – BMNS

Bank Name	BCode	Year	TA/A1/1	NDA	DA
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2016	-0.02	-1.06	1.03
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2017	-0.18	-1.19	1.00
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2018	-0.18	-1.22	1.04
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2019	0.03	-0.94	0.97
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2020	0.12	-0.97	1.09

تأثير تركيز الملكية وخصائص الإدارة العليا في جودة المستحقات للشركات التابعة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية¹

ملحق (25) حساب المستحقات الاختيارية - مصرف بغداد

مصرف بغداد – BBOB

Bank Name	BCode	Year	TA/A1/1	NDA	DA
مصرف بغداد	BBOB	2016	0.18	-0.64	0.82
مصرف بغداد	BBOB	2017	-0.02	-0.81	0.79
مصرف بغداد	BBOB	2018	-0.06	-0.81	0.75
مصرف بغداد	BBOB	2019	0.05	-0.96	1.01
مصرف بغداد	BBOB	2020	-0.35	-1.05	0.70